التبيان

في

تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام
وبيان ما ورد في الباب

المجلد الأول

كتاب الطهارة (١)

قام به الفقير إلى عفو ربه
خالد بن ضيف الله الشلاحي

غاية في كلمة

مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع
وطي المصيطبة
شارع حبيب أبي شهلا
بناء المسكن
تلفاكس: (٩٦١١)
٨١٥١١٢ ـ ٣١٩٠٣٩ ـ ٦٠٣٢٤٣
ص.ب: ١١٧٤٦٠
برقياً: بيوشران
بيروت ـ لبنان

Al-Resalah
PUBLISHERS
BEIRUT
LEBANON
Telefax: (9611)
815112 - 319039 - 603243
P.O. Box: 117460
E-mail:
Resalah@cyberia.net.lb
Web Location:
Http://www.resalah.com

حُقُوق الطّبْع مَحْفُوظة للمُؤَلف

الطّبعَة الأولى
١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٠م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله ، فلا مضل له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢) ﴾

﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) ﴾

﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) ﴾ ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١) ﴾

أما بعد :

فقد منَّ الله على الأمم بإرسال الأنبياء الذين بينوا الحق من الباطل وأرشدوا الناس إلى الطريق المستقيم .

وقد منَّ الله على هذه الأمة بسيد ولد آدم محمد ﷺ .

وأيضاً مَنَّ على هذه الأمة بعلماء يبينوا للناس شريعة نبيهم محمد ﷺ ، وقد رحل منهم من رحل ، وبقي طائفة منهم لا تزال على الحق إلى قيام الساعة .

وأما من رحل فقد رحل بجسده وبقيت آثار علمه ، فمن هؤلاء الحافظ ابن حجر الذي أفنى عمره في خدمة السنة ، فقد ترك لنا كنوزاً وميراثاً عظيماً ،

فمن ذلك كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، فقد حرره تحريراً بالغاً لينتفع به العالِم والعامي .

قال الصنعاني في سبل السلام ٢١/١ : الحمد لله الذي منَّ علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية " أهـ .

وأثنى عليه الشيخ سعد الدين ابن المؤيد هبة الله بن عبدالرحيم اليماني بقصيدة قال في مطلعها :

قد حصلنا على بلوغ مرام ... إذ وصلنا إلى بليغ المرام

واتصلنا ولم يكن ثم فصل ... للتداني ونعمة من مرام

وعشقنا على السماع قديماً ... لحديث الحسام نجل الكرام

من غدا قاضياً بكل صحيح ... مستجاد في النقص والإبرام

وقال حسن بن صديق حسن خان في رسالة سماها الروض البسام من ترجمة بلوغ المرام ص٥١ : هو مجلدٌ صغير افتتحه بقوله : " الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديماً وحديثاً " وأتمه على حديث رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو قوله ﷺ "كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم " .

وعليه ختم البخاري صحيحه أيضاً ، فما أحسن الفاتحة والخاتمة ، وهذا من لطائف أهل العلم في التأليف ، كما ختم سيدي الوالد –دام مجده الطارف والتالد– بعض مؤلفاته على لفظ "انتهى" وبعضها على لفظ " آخره ".

ثم إن هذا الكتاب العظيم القدر ، الرفيع الذكر ، جمع –مع وجازته في العبارة، وتجوزه في الإشارة من المباني والمعاني مالا يأتي عليه الحصر والإحصاء، ولا يتطرق إليه أفهام الأذكياء الأجلاء ، وفضله أشهر من أن يذكر ، وشهرته أزيد من أن تحصر ، وقبوله أكبر من أن يحرر .

وأيسر ما يقال فيه : إن مدحه قدح ، وقدحه مدح ، كيف وقد قال مؤلفه – رضي الله عنه– في وصفه ما نصه : "حررته تحريراً بالغاً ، ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً ، ويستعين به الطالب المبتديء ولا يستغني عنه الراغب المنتهي". وهو كما قال ، وبلوغ في التحرير لأمور :

منها : عزوه الحديث إلى من خرَّجه بقوله " أخرجه فلانٌ عن فلان " وهذا القول من البيان ، لا بد منه لطالب معرفة هذا الشأن ، فإن الحديث الذي لا يذكر له مخرجه كجملٍ بلا زمام .

ومنها : تكثيره لذكر المخرِّجين له ، زيادة على أصحاب الأمهات الست ، وعدم تقصيره على ذكرهم أو بعضهم .

ومنها : تسميةُ من صحّحه أو حسَّنه أو ضعَّفه من الأئمة وحفاظ الأمة ، وهذا هو روح علم الحديث ، وعليه مدار الحكم الشرعي وتمييز السليم من السقيم .

ومنها : تتبع طرق ذلك الحديث جلها أو كلها ، مع بيان الصحة والعلة التي في طرقه، وهذا من تمام العلم في الشأن ، وعليه تدور رحى الكلام والبيان .

ومنها : ذكر الزيادة الثابتة على متون أحاديث الصحاح الستة وعدم القنوع على ألفاظها ، والإشارة إليها بقوله : " زاد فلان كذا –وفيه كذا " مع ذكر تعديل تلك الزيادة وجرحها .

ومنها : إيثار أصح الأحاديث في كل باب من أبواب الكتاب ، وترك الروايات التي تكلم عليها الأئمة ، فإن انتهض طالبٌ راغبٌ عال الهمَّة ، كاملُ العبور ، يطلب حديثاً صَحَّ سنده في هذه الأبواب العبادية والمعاملية ، لا يجده أبداً إلا حديثا أورده الحافظ في كتابه هذا ، وقد سبرتُ واختبرتُ هذا الأمر مراراً فوجدته كذلك و لله الحمد .

ومنها : اختصار الأحاديث الطويلة اختصاراً جميلاً لا يتطرق إليه تغير العبارة، ولا تقديم متأخر الإشارة ، وهذا من تمام يده الطولى في هذا الشأن .

ومنها : تكرار بعض الأحاديث في بعض الأبواب استنباطاً للحكم الآخر ودقة في الفقه، ولكن هذا النوع والصيغ قليل جداً لا يجاوز حركات العوامل وتعداد الأنامل .

ومنها : إيراده لأدلة المذاهب الأربعة وغيرها من غير عصبية لأحد من أصحابها في تصحيح الحديث وتحسينه ، وهذا شأن العلماء العارفين با لله ، والمتبعين لسنة رسول ا لله ﷺ ، المؤثرين الآجلة على العاجلة .

ومنها : إيجازه في بيان ألفاظ الجرح والتعديل وإتيانه بالمعنى البليغ في اللفظ اليسير ، وذلك كله أدلُّ دليل على كمال فضل مؤلفه الجامع لأصناف الفضائل ، وتمام سعة علمه ، وبسطت باعه في العلوم الحديثية .

ومنها : أنه ذيَّل كتابه هذا بكتاب الجامع للآداب ، ليحظى الطالب بالأخلاق الفاضلة في الظاهر والباطن ، ويميز بين المتحرك والساكن ، إلى غير ذلك من الخصائص التي اختص بها هذا الكتاب ، ولا يوجد مثله في بابٍ من صُحف الأبواب .

والذي ذكرته ههنا تبعاً لسيدي الوالد في "مسك الختام" قطرة من مزايا هذا السفر المسفر عن الحق والصواب ، ومن أمعن النظر في تهذيب وتبويبه وقف على أكثر من ذلك ، ووجد فوق ما ذكر هنالك ، ومن زاد زاد ا لله في حسناته .

وقد أجاب السيدُ الإمام العلامة البدر المنير محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير سائلاً سأله عن كتاب في علم الحديث يعمل به هو وغيره من دون تعريج

على حديث فيه ؟ فقال : الذي يكون هذا هو كتاب " بلوغ المرام " أولاً وكتاب " منتقى الأخبار " ثانياً.

وإنما قال هذا لأن " بلوغ المرام " مختصر ، و " المنتقى " مطوَّل ، وهما لا نظير لهما في الإسلام ، وقد اتفقت عليهما كلمة الفحول الأعلام في الحديث والقديم ، ومن ثم اعتنى الأئمة الكرام بشرحهما " انتهى ما قاله ونقله صديق حسن خان .

وفي عام ١٤١٠هـ لما رأيت الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله يوصي بالعناية بكتاب بلوغ المرام ، قمت مستعيناً بالله بتخريج أحاديث بلوغ المرام وفي شهر رمضان من عام ١٤٢٠هـ يسر الله إتمام القسم الأول من هذا البحث المتواضع وهو ما يمثل قسم العبادات ومنهجي فيه ما يلي :

أولاً : تبويب أحاديث بلوغ المرام ، لأن الحافظ وضع أبواباً مجملة وقد وضعتها في صفحة مستقلة تمييزاً لغيرها ، ومما يدل على أن الحافظ اهتم لترتيب أحاديث كل باب على المسائل ، هو دقة الترتيب بين الأحاديث وأيضاً أحياناً يكرر بعض الأحاديث لما تقتضيه مصلحة التبويب كحديث عمران بن حصين وجابر في صلاة المريض ، وقد أشار إلى هذا حسن بن صديق بن خان في رسالته السابقة ، وكثير ما يشير الصنعاني إلى مقصد الحافظ بإيراد الحديث.

ومنهجي في تبويب الأحاديث هو أنه قد تبين لي أن الأحاديث في تبويبها على ثلاثة أقسام :-

١-أحاديث ظاهر مراد الحافظ منها ، فهذا لا إشكال في تبويبه .

٢-أحاديث تحتمل بابين ، فهنا إن كان سبق ذكر أحد البابين ، فإنني أذكر الباب الآخر ، ثم أشير إلى الباب الأول أنه سبق ذكر أحاديثه ، وإن لم يكن ذكر أحد البابين فإنني أنظر إلى تبويب الكتب الستة وأسير عليه .

٣-إن كان الحديث يحتمل أكثر من باب ، فإنني أرجع إلى شروح البلوغ لبيان مراد الحافظ ، وعليه أقوم بالتبويب ، وهذا القسم قليل جداً .

ثم أيضاً بعد هذا التبويب أذكر أشهر أحاديث الباب وأحاول أن لا أزيد على سبعة أحاديث حتى لا يحصل طول في البحث وملل .

ثانياً : منهجي في التخريج :-

أ- عزو الحديث إلى مظانه من غير إطالة مملة ولا قصور مخل .

ب- ذكر الطرق وبيان الاختلاف فيها ، وذلك بالوقوف على الطرق في مظانها ونقل أقوال الأئمة ؛ في ذكر الاختلاف ، بين الطرق .

جـ- نقل أقوال الأئمة النقاد في حكمهم على الأحاديث وبيان عللها .

وذلك بالرجوع إلى كتب التخريج مثل نصب الراية وتلخيص الحبير والدراية وأيضاً كتب السؤالات والعلل ، ونذكر منها :-

١-العلل لابن أبي حاتم .

٢-العلل للإمام أحمد برواية عبدا لله .

٣-العلل للإمام أحمد برواية المروذي وغيره .

٤-المنتخب من العلل للخلال ، ومسائل ابن هانئ .

٥-سؤالات أبي داود للإمام أحمد .

٦-التاريخ لابن معين برواية الدوري .

٧-سؤالات ابن الجنيد لابن معين .

٨-تاريخ الدارمي لابن معين .

٩-سؤالات ابن الهيثم الدقاق لابن معين .

١٠-تاريخ أبي سيعد الطبراني " ابن مرثد " لابن معين .

١١-سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني .

١٢-العلل لعلي بن المديني .

١٣-سؤالات الآجري لأبي داود .

١٤-سؤالات السلمي للدارقطني .

١٥-سؤالات الحاكم للدارقطني .

١٦-علل الدارقطني .

١٧-مسائل البغوي للإمام أحمد .

١٨-سؤالات البرقاني للدارقطني .

١٩-مسائل الإمام أحمد برواية عبدا لله وصالح وأبي داود .

أيضاً الكتب التي فيها مظان أحكام الأئمة مثل : المغني لابن قدامة ، والفروع لابن مفلح والأحكام الوسطى لعبدالحق الإشبيلي وبيان الوهم والإيهام لابن القطان ، والتمهيد لابن عبدالبر والاستذكار ومسند البزار وكتب الرجال مثل الجرح والتعديل وتاريخ البخاري والإصابة ... وكتب الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمهم ا لله جميعاً .

تنبيه هام :

من نعمة ا لله تعالى أن قيض لهذه الأمة جهابذة نقاد عاصروا عصر الرواية ، فعرفوا علل الأحاديث التي تكاد تخفى عن إدراك المتأخرين ، فلهذا إن من تقوى ا لله عدم معارضة أقوالهم إلا لمن عرف كمعرفتهم وحفظ كحفظهم ، واختلط علم الحديث بلحمه ودمه ، فإن أجمعوا على شيء أو لم يرد لأحدهم مخالف فالقول قولهم ، وإن اختلفوا فلا ينبغي الترجيح إلا ببرهان واضح ،

وليس هذا دعوة إلى التقليد بل لقلة علم المتأخرين ولعزة من يعرف علم العلل فقد قال ابن رجب في رسالة الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة – ص٢٥– في أثناء كلامه على الصحيحين : فقلَّ حديث تركاه إلا وله علة خفيَّة ؛ لكن لعزة من يعرف العلل كمعرفتهما وينقده ، وكونه لا يتهيأ الواحد منهم إلا في الأعصار المتباعدة ، صار الأمر في ذلك إلى الاعتماد على كتابيهما ، والوثوق بهما والرجوع إليهما... " أهـ .

فإذا أنكر الإمام حديثاً أو أبطله ولم يخالفه أحد فالقول قوله ، ولا ينفع جمع الطرق وإن كثرة ، لأنهم لا يخفى عليهم هذه الطرق ، وهم حفاظ ، لهذا نقل أبو داود في مسائله للإمام أحمد ص٢٨٢ أن الإمام أحمد سئل عن حديث : المؤمن يأكل في معن ... " قال: يطلبون حديثاً من ثلاثين وجهاً ، أحاديث ، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا ، قال شيء لا ينتفعون به أو نحو هذا الكلام " أهـ .

ولما نقل ابن رجب في اللطائف ص١٥٩ تصحيح الحاكم والترمذي وابن حبان والطحاوي وابن عبدالبر لحديث : " إذا انتصف شعبان فلا تصوموا " قال : تكلم فيه من هو أكبر هؤلاء وأعلم ، وقالوا : هو حديث منكر منهم عبدالرحمن بن مهدي ، والإمام أحمد وأبو زرعة الرازي والأثرم .... " أهـ .

لهذا فإن الأئمة لا يتكلمون إلا عن علم وبصيرة ففي ترجمة يوسف بن خالد السمتي ، قال أبو حاتم عنه : ذاهب الحديث أنكرت قول ابن معين فيه : زنديق ، حتى حمل إلي كتاب قد وضعه في التجهم ، ينكر فيه الميزان والقيامة، فعلمت أن ابن معين لا يتكلم إلا عن بصيرة وفهم " أهـ .

ثم أيضاً مما ينبغي التنبه له هو معرفة اصطلاح الأئمة ، فقد يتعقب متعقب الإمام وحقيقة الأمر أنه لم يفهم اصطلاح هذا الإمام ، فدل على قلة علم

المتعقب ، وعدم إعطاء الأئمة قدرهم قال المعلمي في التنكيل ص٧١: التاسع: ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل وإصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره .... " ثم قال : وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة " ثقة " لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب .... " أهـ .

ولما قال الدارقطني ٣٤٨/١ : ناشب ضعيف .... " أهـ .

تعقبه ابن الجوزي في التحقيق ٣٩٢/١ فقال : ما قدح فيه غيره ولا يقبل التضعيف حتى يتبين " أهـ . وتعقب ابن عبدالهادي ابن الجوزي في التنقيح ٨٨٨/٢ فقال : هذا الكلام يدل على قلة علم المؤلف بالدارقطني ، فإن الدارقطني قلّ أن يضعف رجلاً ويكون فيه طب ، ولا يطلب بيان السبب في التضعيف إلا إذا عارضه تعديل ، وقد تكلم البخاري في ناشب أيضاً ، وقال : هو منكر الحديث " أهـ .

وقال المنذري في مختصر السنن ٢٢٥/٣ : وللحافظ في الرجال مذاهب ، فعلى كل واحد منهم ما أدى إليه اجتهاده من القبول والرد " أهـ .

د- لقلة علمي حاولت عدم الحكم للحديث بالصحة إلا إذا سبقني إمام لذلك .

أما بالنسبة للسند ، فإنني أحكم على حال رجاله بموجب كلام الأئمة ، وحاولت أيضاً أنني لا أصحح إسناد إلا إذا كان هذا بيناً من حيث ثقة الرجال واتصال الإسناد وعدم علم الشذوذ فيه أو العلة ، أو يكون سبقني إمام لتصحيح الإسناد .

وهذا المنهج هو الأسلم وهو مخالف لمنهج كثير من المحققين .

والعجب ممن يقوم بتخريج بعض الكتب المسندة التي يزيد عدد أحاديثها عن خمسة آلاف حديث وتجده يحكم على جميع هذه الأحاديث ولا يتوقف في شيءٍ منها ، مع أن كثيراً منها من المشكلات التي توقف فيها الأئمة ، ولو سار على نهجهم لكان أتقى لربه ، وأسلم لرأيه ، ولا عيب في هذا ، قال ابن أبي حاتم في العلل "٦٥٤" : سألت أبي عن حديث رواه معن القزاز عن إسحاق ابن حازم عن عبدا لله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ ، قلت لأبي : "أيهما أصح قال لا أدري ، لأن عبدا لله بن أبي بكر قد أدرك سالماً ، وروى عنه ، ولا أدري هذا الحديث مما سمع من سالم أو سمعه من الزهري عن سالم " أهـ . وقال أبو بكر المروزي في " العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل " رقم "٢٧٤" ص١٥٦: وذكرت له حديث نافع عن ابن عمر عن عمر : " من باع عبداً وله مال فماله للبائع " فقال : خالفه سالم ، هكذا رواه الزهري عن سالم ، عن ابن عمر ، عن النبيﷺ ، قلت : فأيُّما الثبت ؟ فتبسم وقال : ا لله أعلم ، قلت : ما الذي يميل إليه قلبك منهما ؟ قال : أرى –وا لله أعلم– إلى نافع " أهـ .

ومثال هذا كثير ، فإذا كان هؤلاء أئمة وقد توقفوا فما بالك بغيرهم .

ر– مسألة زيادة الثقة والتدليس سلكت فيها مسلك القرائن .

فمثلاً : إذا كان الراوي ممن يخشى تدليسه ، ولم يغلب على روايته التدليس فإنني انظر للقرائن سواء كانت في الراوي أو المروي أو قبول العلماء لها ، مثال الأول : طول الملازمة للشيخ وكثرة الرواية عنه نص على هذه القاعدة الذهبي في الميزان في ترجمة الأعمش، وقد يفهم من كلام ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي ٧٥١/٢ وممن صرح بهذه القاعدة : عبدا لله بن الزبير

الحميدي كما في الكفاية ص٤١٢ ، ومثال الثاني : موافقة حديث الثقات ، ومثال الثالث : تصحيح الأئمة للحديث .

هـ- مسألة الجهالة : إذا كان المجهول من كبار التابعين ولم ينكر عليه شيء من حديثه ولم يخالف حديث غيره من الثقات ، فإن هذه الأمور تعطي حديثه قوة خصوصاً إذا روى عنه بعض الأئمة الذين لا يروون إلا عن الثقات ، ولا أجزم بصحته إلا إذا توفرت هذه الأمور وجزم إمام بصحته لهذا قال الذهبي في كتاب الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٢٤ : وأما التابعون فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمداً ، ولكن لهم غلط وأوهام فمن ندر غلطه في جنب ما قد حصَّل احتمل ، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضاً ، ونقل حديثه وعمل به على تردد بين الأئمة الأثبات ، وفي الاحتجاج عمن هذا نعته ، كالحارث الأعور وعاصم بن أبي ضمرة وصالح مولى التوأمة وعطاء السائب ونحوهم ، ومن فحش خطأه وكثر تفرده لم يحتج بحديثه ، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين ، ويوجد ذلك في صغار التابعين فمن بعدهم ، وأما أصحاب التابعين كمالك والأوزاعي ، وهذا الضرب فعلى المراتب المذكورة ، ووجد في عصرهم من يتعمَّد الكذب أو من كثر غلطه وغلظ تخبيطه ، فترك حديثه " أهـ .

وقال أيضاً في كتاب ديوان الضعفاء والمتروكين ص٣٧٤ : وأما المجهولون من الرواة ، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه ، وتُلقيَّ بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول ، ومن ركاكة الألفاظ ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فمن بعدهم ، فهو أضعف لخبره ، لا سيما إذا انفرد به " أهـ . ونحو قال في الموقظة ص٧٩ ، وفي الميزان ٤٢٦/٣ في ترجمة مالك الخير ونحوه قال أيضاً ابن كثير في اختصار علوم الحديث ص٩٢ وعبدالغني في قرة العين في ضبط رجال الصحيحين ص٨ والمعلمي في التنكيل ٦٩/١ .